اذن، كان التغير في سوريا، ومصر، ينطوي كل منهما على ابعاد غير مريحة، للمنظمة، على الرغم من ان نظام الحكم الجديد في مصر لم يحمل أي تغيير في العلاقة بين المنظمة ومصر، التي كانت تنمو بصورة مطردة. بيد ان الضعف الذي أظهره الرئيس المصري الجديد كان يقلص من هيبة الدولة الكبيرة، ووزنها، ويقلل من الدعم الذي يمكن ان تقدمه الى المنظمة ازاء المحاولات السورية، والاردنية، للتدخل في شؤونها، بهدف شل حركتها السياسية، والانتقاص من دورها. ولهذا السبب، كانت المنظمة، على نحو ما، أحد الاطراف الاكثر تضرراً من الآثار الناتجة عن التحول الطارىء على السياسة المصرية في العالم العربي. وهذا الامر اتضحت ابعاده فور انتهاء المرحلة الانتقالية، التي عاشتها كل من سوريا ومصر وم.ت.ف. عشية اشتعال حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣؛ أي بعد ان انتهت هذه الاطراف الثلاثة، فعلاً، من تثبيت ركائزها في السلطة، حيث تمكن النظامان الجديدان، في مصر وسوريا، من تركيز سلطتيهما في وجه المعارضة الداخلية التي واجهها كلا الرئيسين في فترة حكمهما الجديدة، فيما تمكنت م.ت.ف. من ان تثبت حضورها في لبنان، القاعدة الجديدة والبديلة من الاردن.

الدبلوماسية والحرب

في خريف العام ١٩٧٣، بدا كما لو ان انقلاباً جذرياً قد حدث على مسرح الشرق الاوسط والعالم. فقد ظهر العرب، لأول مرة في تاريخهم الحديث، اصحاب سطوة، ومهابة دولية، يحسب حسابهم في الداوئر الدولية، الدبلوماسية والمالية ـ الاقتصادية على حد سواء؛ فقد تمكن الجيشان، المصري والسوري، من اختراق خطوط الدفاعات والتحصينات الاسرائيلية على قناة السويس وفي هضبة الجولان، في عملية منسقة ومحكمة بعناصر المفاجأة والتخطيط، أصابت الدوائر الاسرائيلية والاميركية بالذهول. وقد جاءت نتائج الحرب، على الرغم من استعادة اسرائيل زمام المبادرة في الايام الاخيرة، لتؤكد قدرة الجيوش العربية على الاخلال بالوضع الاستراتيجي القائم، الامر الذي لم تغير النتائج الميدانية للحرب من حقيقة كون هذه الحرب المحدودة اعتبرت نصراً سياسياً واستراتيجياً عربياً[٣٦]. اذ اطاحت الحرب، عملياً، بالاستراتيجية الامنية الاسرائيلية التي تبنتها اسرائيل بعد حرب الايام الستة العام ١٩٦٧، القائمة على نظرية الحدود القابلة للدفاع؛ كما أظهرت، بالمقاييس الاستراتيجية العسكرية، فشل المقاربة الاسرائيلية، التي افترضت ان التفوق في النوعية يمكن ان يكون بديلاً من وفرة الكمية في المواجهة المقبلة مع الجيوش العربية، التي يميل التفوق فيها الى جانب الدول العربية بصورة حاسمة.

بيد ان اكتمال صورة الانقلاب هذا تبقى منقوصة، بدون الاشارة الى الدور الحاسم الذي لعبه النفط؛ هذا السلاح الذي تمكّن العرب من استخدامه لاول مرة، والذي أضفى على المسرح الشرق أوسطي، والدولي، ابعاداً اضافية خطيرة، حيث أدى حظر النفط، في خريف العام ١٩٧٣، الى «تلقين الغرب درساً قاسياً ومؤلماً لا ينسى في الحقائق الجديدة لعصر النفط»[٣٧]، بعد ان ظهرت منظمة «أوبيك» قوة اقتصادية دولية، مصممة على ان تلعب دوراً رئيساً في تقرير السياسة النفطية العالمية.

ولفهم ابعاد هذا التحول ومغزاه، يمكن الاشارة، فقط، الى القفزة الهائلة التي استطاعت «أوبيك» ان تحدثها على صعيد تصحيح اسعار النفط، قياساً بثبات الاسعار وانخفاضها المتدني منذ الحرب العالمية الثانية حتى اوائل السبعينات. فطوال الخمس وعشرين سنة تلك، لم تسجل اسعار النفط سوى نسبة ارتفاع ضئيلة، تكاد لا تذكر (من ١,٤٥ دولار، الى ١,٨٠ دولار للبرميل الواحد في